تاريخ استقبال المقال: / /2017 تاريخ قبول نشر المقال: / /2017 تاريخ نشر المقال: / /2017

التحضر ومشكلة السكن في الجزائر
Urbanization and Housing problem in Algeria

اسم ولقب الباحث الأول: عمر عباس

الجامعة – البلد: جامعة الجزائر 02 – الجزائر

أيميل المرسل فقط : abbaso@rocketmail.com

الهاتف النقال للمرسل فقط: 0770.53.21.54

تاريخ أول إرسال للمقال : 26/12/2017

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تناول ظاهرة التحضر، باعتبارها ظاهرة مست مختلف المجتمعات، وذلك من خلال التطرق إلى مفهومها، وكذا سيرورتها التاريخية في الجزائر وخصائصها التي تميزها عن باقي المجتمعات، باعتبار أن التحضر ترك آثاره الواضحة في المجتمع الجزائري، كما سنتناول ظاهرة الهجرة الريفية، لأنها تعتبر أحد أهم أسباب التحضر في الجزائر، وكذا أهم أسبابها، ثم نتناول في الأخير أهم انعكاسات الظاهرة في المدينة الجزائرية، من خلال التركيز على مشكلة السكن، باعتبارها من أهم الانعكاسات التي أنتجها التحضر.

2- الكلمات المفتاحية: التحضر ، الهجرة الريفية الحضرية، السكن، مشكلة السكن.

Abstract:

The purpose of this research is to expose the phenomenon of urbanization, as a phenomenon which affects all societies, is to talk about its concept and its history in Algeria and its characteristics which distinguish it from the other societies. And we will also expose the phenomenon of the rural exodus, because it is one of the main causes of urbanization in Algeria, as well as its main causes, and finally, we will show the impact of this phenomenon in the Algerian city, by focusing on the problem of housing as one of the major effects caused by the urbanization.

*2- **Keywords**: Urbanization, Urban rural migration, Housing, housing problem*

مقدمة:

يعتبر التحضر من أهم القضايا التي شغلت الباحثين في علم الاجتماع الحضري، وكذا المهتمين بدراسة المدينة، وهذا لما له من انعكاسات مباشرة على مختلف نواحي الحياة في الوسط الحضري. وتعتبر الجزائر من بين الدول التي مستها الظاهرة، غير أن التحضر في الجزائر له خصائصه وسماته التي تميزه عن باقي الدول، حيث أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة الهجرة الريفية التي شهدتها الجزائر. فالنمو الحضري في الجزائر مرتبط أساسا بموجات الهجرة من الريف إلى المدينة، هذه الهجرة التي كانت بالأساس انعكاسا للواقع السياسي، التاريخي والاجتماعي للجزائر.

لقد أدى التحضر في الجزائر إلى زيادة غير طبيعية في عدد سكان المدن، أدى إلى وقوع اختلال في التوازن بين الريف والمدينة، كما أن سرعة التحضر في الجزائر كانت أقوى من طاقات المدن وإمكانياتها الإيكولوجية والاقتصادية، وهذا ما كان له انعكاس مباشر على السكان الحضريين، ولعل أهم انعكاس يتمثل في مشكلة السكن الحضري، هذه المشكلة التي لا تتمثل فقط في وفرة السكن من عدمه، بل تتعداه إلى نوعيته ومدى تلاؤمه مع ثقافة الأسرة الجزائرية، خاصة تلك التي انتقلت من وسط ريفي إلى وسط حضري يختلف عنه تماما.

1- مفهوم التحضر:

يعتبر مفهوم التحضر من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع الحضري، فالتحضر يعتبر من العمليات الاجتماعية الهامة التي عرفها المجتمع، والتي لفتت انتباه العلماء والباحثين في شتى ميادين المعرفة.

فهو يشير في مفهومه العام إلى تلك الظاهرة الاجتماعية الجغرافية التي ينتقل بمقتضاها سكان الريف إلى المناطق الحضرية، وما يترتب عن هذا الانتقال من تغير في طرق الحياة وأنماط المعيشة، فالتحضر يعني أساسا تمركز السكان داخل الأوساط الحضرية، مما يؤدي إلى تغير اجتماعي وثقافي، وهذا ما يؤدي إلى غلبة الروح الفردية في العلاقات، فمفهوم التحضر يشير إلى مجموعة من العمليات الاجتماعية والتي تتمثل أساسا في الحراك المجالي للسكان وتمركزهم في المدن، ثم التكيف التدريجي مع نمط الحياة السائد في المدينة، مما يؤدي إلى تحول في العلاقات الاجتماعية من علاقات أولية إلى علاقات ثانوية، وبالتالي سيطرة الفردية (بومخلوف، 2001، ص23).

كما يشير مفهوم التحضر أيضا إلى زيادة سكان المدن عن طريق تغير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية، أو عن طريق هجرة سكان الريف نحو المدن، وما ينتج عنه من تغيرات تحدث في طبائعهم وعاداتهم وطرق معيشتهم بما يتكيف مع نمط المعيشة في المدن (شوقي، 1981، ص23).

أما التحضر بمعناه الجغرافي فيشير إلى اتساع رقعة التجمع السكني الحضري، هذا الاتساع يكون إما عن طريق توسع التجمع الحضري على حساب المناطق الريفية المحيطة به، وإما عن طريق تحول المناطق

الريفية إلى تجمعات حضرية كنتيجة لما يطرأ عليها من تحول اقتصادي وإداري، وقد يكون التحضر عن طريق ظهور تجمعات حضرية جديدة، أما التحضر بمعناه الديموغرافي فيشير إلى زيادة عدد السكان في التجمع الحضري، هذه الزيادة التي تكون ناتجة أساسا عن عمليتين ديموغرافيتين، أولاهما عن طريق النمو الطبيعي للسكان، وثانيها النمو السكاني الناتج عن الهجرة الريفية نحو المدن (بومخلوف، 2001، ص25).

فالتحضر عبارة عن ظاهرة اجتماعية متصلة بالتغير الاجتماعي، ينتج عنها زيادة في عدد سكان المدن كنتيجة للهجرة الريفية، فالحياة الحضرية تؤدي إلى تغير في أسس التماسك الاجتماعي مما يؤدي مما يؤدي إلى ضعف العلاقات الاجتماعية، والتحول في النظم والأنساق، فالحياة في المدينة تدفع بالفرد إلى الانضمام في جماعات منظمة تربطها المصالح المشتركة، هذه الجماعات التي لم تكن موجودة في النمط التقليدي، فالحياة الحضرية هي أساس قيام العلاقات الاجتماعية بين السكان، هذه الحياة التي تدعم الفردية وتبرز أهمية المصلحة.

إن حدوث عملية التحضر مرتبط أساسا بنزوح الريفيين إلى المدن، وتخليهم عن النشاط الزراعي، وتعويضه بالنشاط الصناعي والتجارة، ومنه اكتساب خصائص الحضرية، هذا النزوح لم يكن لأفراد فقط وإنما لعائلات وأسر بأكملها، خاصة بعد فقدانها ملكية الأرض وتدهور أوضاعها المعيشية، مما جعلها تترك الريف وتنتقل إلى المدينة بحثا عن فرص عيش أفضل وتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية.

2- لمحة تاريخية عن التحضر في الجزائر:

إن التحضر في الجزائر ليس ظاهرة جديدة بل قديمة قدم حضارة البحر الأبيض المتوسط، حيث وجدت بقايا مستوطنات حضرية في الجزائر يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد، وقد اختلفت خصائص هذه المستوطنات الحضرية من زمن إلى آخر حسب اختلاف الأجناس التي شيدتها وعاشت فيها، واختلاف الدوافع التي دفعتهم للعيش في وسط حضري مميز عن الأوساط الريفية المجاورة، حيث استطاع ساكنو هذه المستوطنات أن يتحرروا من الحياة الريفية والنشاط الزراعي إلى أنشطة موازية مختلفة ومتخصصة، حرفية وتجارية، فقد عرفت الجزائر حياة حضرية متنوعة، متمثلة في خلايا لمدن تطور البعض منها وتواصل، في حين اندثر البعض الآخر وانقرض نتيجة لتاريخ مملوء بالحروب والاضطرابات، بدءا بالغزو الروماني، فالاجتياح الوندالي ثم البيزنطي، وصولا إلى الفتوحات الإسلامية والحكم العثماني، إلى الاستعمار الفرنسي، كل هذه التشكيلات بثقافاتها وحضارتها تركت بصماتها واضحة في التراث العمراني للجزائر، حيث ساهمت في تشكيل الشبكة الحضرية في الجزائر.

غير أن الجزائر في تاريخها الحديث عرفت تحضرا سريعا بداية من الاحتلال الفرنسي، هذا التحضر الذي كان كنتيجة للهجرة وحركة السكان، وقد ارتبط هذا التحضر بفترات تاريخية متميزة شكلت محطاته الرئيسية، انعكست على البناء الاجتماعي والإيكولوجي للمدن الجزائرية الحديثة (بومخلوف، 2001، ص119) ، وقد تمثلت أهم المراحل الأساسية للتحضر في الجزائر فيما يلي:

أ- فترة الاستعمار الفرنسي إلى غاية اندلاع الثورة: لم تعرف هذه الفترة ظاهرة التحضر بقدر ما عرفت ظاهرة التريف، حيث كانت المناطق الريفية والبدوية تمثل مصدر الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي للسكان، وذلك بسبب الممارسات القمعية للسلطات الاستعمارية، وبذلك انتشر العمران الريفي في مقابل العمران الحضري، كما حدثت في بداية الاحتلال هجرة عكسية واسعة من المدن نحو الأرياف، وكذلك نحو الخارج إلى دول الجوار وكذا دول عربية أخرى، هروبا من بطش الاستعمار وبحثا عن الأمن والاستقرار، وقد أدت هذه الهجرة إلى تقلص عدد سكان المدن، وعلى سبيل المثال فقد تقلص عدد سكان مدينة

الجزائر من ثلاثين ألف نسمة (30.000) إلى تسعة آلاف نسمة (9000) خلال ستة وثلاثون سنة من الاحتلال (Benatia, 19801, p24).

إن سياسة التشريد التي انتهجتها السلطات الاستعمارية ضد السكان، ونزع الأراضي بالقوة، خاصة الأراضي الخصبة في السهول وبجوار المدن، وفرض الضرائب نقدا، أرغم السكان إلى العودة إلى المدن والعمل لدى المعمرين بأجور زهيدة، وهذا لتلبية متطلبات المعيشة ودفع الضرائب نقدا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن السكان الذين كانوا يقيمون بالمراكز الحضرية، أو الذين نزحوا إليها فيما بعد تحت ظروف مختلفة، فقد كانوا يعيشون على هامش الحياة الحضرية، وما حدث من تحضر بسبب الهجرة الريفية كان مستقره في أطراف المدن والمناطق المتخلفة منها، مما أدى إلى ظهور الأحياء القصديرية وأحياء الصفيح (Benatia, 1980, p24) ، وما تحويه هذه الأحياء من مشاكل، فالهجرة نحو المدن والتحضر بدأ يظهر في أواخر فترة الاحتلال، لتزداد سرعته وكثافته خلال ثورة التحرير.

ب- فترة الثورة التحريرية: تميزت هذه الفترة بحركة هجرة واسعة من الأرياف نحو المدن بسبب الثورة، وكذا السياسة التي استعملتها السلطات الفرنسية من أجل القضاء على الثورة، حيث عمدت إلى محاولة تضييق الخناق على الثوار من خلال عزلهم عن السكان، وبالتالي إفقاد الثورة دعم سكان الأرياف، فقد قامت السلطات الاستعمارية بترحيل سكان الأرياف ووضعهم في محتشدات بالقرب من مراكز قواتها العسكرية، كما أعلنت بعض المناطق على أنها مناطق محرمة (بومخلوف، 2001، ص126).

لقد تميزت هذه الفترة بتدمير العمران الريفي، وبالتالي دمرت معه القاعدة الاقتصادية للسكان وخاصة المسكن، وذلك كنتيجة لسياسة المناطق المحرمة وكذا الأرض المحروقة، هذه السياسات التي استعملتها السلطات الفرنسية من أجل فصل السكان عن الثورة، وبالتالي القضاء عليها، كما تميزت هذه الفترة أيضا بانتشار عمران المحتشدات، غير أن قادة ثورة التحرير أصدروا أوامر للسكان بعدم الالتحاق بهذه المحتشدات، وهذا ما جعل الكثير من السكان يغادرون مناطقهم التي أصبحت محرمة تجاه أرياف وقرى أخرى غير محرمة، أو نحو مراكز حضرية، " *وهذا ما ساهم في تشتيت أفراد العائلة الواحدة الذاهبين في اتجاهات مختلفة، أي تفكيك المؤسسة العائلية التي تعتبر أهم مؤسسة اجتماعية ريفية* " (بومخلوف، 2001، ص127).

لقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة تحضرا سريعا، وهذا بسبب الحركة الجغرافية القوية للسكان من الأرياف نحو المدن، فقد مست الهجرة نحو 70 % من سكان الجزائر خلال هذه الفترة (Benatia, 1980, p276) ، هذه الهجرة التي كانت كنتيجة لسياسة الاضطهاد الذي مارسته السلطات الفرنسية ضد السكان، مما أدى بهؤلاء السكان إلى الاستقرار في المدن بحثا عن الأمن والاستقرار، وبالتالي ظهرت الأحياء القصديرية على أطراف المدن.

إن العمران في نهاية هذه الفترة كان عبارة عن محتشدات وأكواخ، إضافة إلى بيوت حضرية قصديرية، في مقابل عمران ريفي مدمر اقتصاديا ومشتت اجتماعيا، وهذا ما انعكس على التحضر بصفة مباشرة، خصوصا في السنوات الأولى من الاستقلال، فالأوضاع في الريف لم تكن مشجعة للعودة إليه، مما دفع السكان إلى الاستقرار في المدن التي نزحوا إليها بسبب الحرب.

ج- فترة ما بعد الاستقلال: تميزت هذه الفترة خاصة في السنوات الأولى للاستقلال بموجات الهجرة المكثفة نحو المدن بسبب عودة اللاجئين واستقرارهم في المدن، إضافة إلى الهجرة من الأرياف بسبب تواجد حظيرة السكن الشاغرة في المدن، والتي غادرها الفرنسيون بعد الاستقلال، في مقابل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية في الريف والتي خلفتها حرب التحرير، كما أن التحضر الذي حدث في السنوات الأولى للاستقلال يعتبر كحتمية اجتماعية لانتصار الثورة، "*لذلك فإن النزوح الريفي واحتلال المجال الحضري في هذه الفترة كان يكتسي طابع الشرعية الثورية، وحتى الدولة كان من الصعب عليها التدخل، خاصة وأنها تبنت منذ البداية مبدأ العدالة الاجتماعية ومبدأ الملكية العامة، كما جاء ذلك في المواثيق الأساسية للثورة. الأمر الذي غذى هذا التوجه في الأفكار والسلوك عند السكان*" (بومخلوف، 2001، ص129).

لقد أدى احتلال مساكن المعمرين الأوروبيين من طرف سكان الريف المهاجرين إلى المدينة إلى انتقال البنية الاجتماعية الريفية بجميع خصائصها إلى المراكز الحضرية، وهذا ما أدى إلى انفجار عمراني وحضري، ومن ثم بداية النزوح من المراكز الحضرية نحو الأطراف والضواحي كحل لمشكلة السكن، وهذا ما أدى إلى ظهور العمران غير المخطط، وانتشار الأحياء القصديرية، كما بدأت خلال هذه الفترة مرحلة التخطيط الاقتصادي خاصة بين سنوات 1966 و1977، حيث تبنى الرئيس هواري بومدين سياسة التصنيع، مما أدى إلى تحريك السكان نحو المدن بحثا عن العمل وحياة أفضل بسبب استقرار المصانع بالمراكز الحضرية، وتهميش الزراعة، كما عرفت الجزائر خلال هذه الفترة خاصة بين سنوات 1977 و1987 تشبعا حضريا في المدن، والذي نتج عنه عدة أزمات اجتماعية خاصة أزمة السكن، مما ساهم في ظهور وانتشار العمران العشوائي والأحياء القصديرية (التيجاني، 2000، ص30). كما عرفت الجزائر أزمة أمنية خاصة خلال التسعينات، حيث تدهورت الأوضاع الأمنية، هذه الأوضاع التي ساهمت بشكل كبير في هجرة السكان من المناطق الجبلية والأرياف إلى المدن هربا من المخاطر الأمنية، وبحثا عن الأمن والاستقرار، فقد فرغت بعض القرى والأرياف من سكانها تماما، بعدما لجأت إليها الجماعات المسلحة، فقد عرفت هذه

الفترة اختلالا سكانيا كبيرا ريفيا وحضريا، تمثل في الهجرة من مناطق والنزوح نحو مناطق أخرى، وكذا النزوح الريفي باتجاه المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، لأسباب أمنية، والاستقرار في أنماط سكنية مختلفة.

إن التحضر الذي عرفته الجزائر عبر مراحله المختلفة لم يكن تحضرا طبيعيا، كما لم يحدث بالتدرج، حيث كان يتم على دفعات وفي ظل ظروف صعبة، وقد انعكس هذا التحضر مباشرة على البناء الاجتماعي والإيكولوجي للمدينة، وهذا ما أدى إلى التمسك بالبناءات الاجتماعية الأولية، واستمرار الأنماط الأولية للتضامن الاجتماعي في الوسط الحضري، كما أدى أيضا إلى النمو التلقائي للمدن.

3- خصائص التحضر في الجزائر:

من خلال تتبع المراحل التي مر بها التحضر في الجزائر، وكذا فتراته التاريخية التي شكلت محطاته الرئيسية، يظهر بأن التحضر في الجزائر نتج أساس عن الهجرة والحركة الجغرافية للسكان من الريف نحو المدينة، وعلى الرغم من أن التصنيع والتنمية الصناعية التي عرفتها الجزائر خاصة بعد الاستقلال تعتبر محطة هامة في تاريخ التحضر في الجزائر وكذا التحول الريفي الحضري للمجتمع الجزائري، غير أن العامل السياسي يعتبر أكبر أثرا في هذا التحول، فمعظم الفترات التي كان فيها التحضر في الجزائر سريعا كانت مرتبطة بالظروف والتحولات السياسية التي عرفتها الجزائر، سواء تلك الظروف المتعلقة بالاحتلال الفرنسي واندلاع ثورة التحرير، أو تلك الظروف المتعلقة بالاستقلال الوطني، وكذا الظروف المتعلقة بالتحول الديمقراطي وما انجر عنه من أوضاع أمنية متدهورة خاصة خلال فترة التسعينيات.

ورغم أن الشبكة القوية من المدن التي تتمتع بها الجزائر، سواء الكبيرة منها أو المتوسطة أو الصغيرة، ورغم التحضر السريع الذي عرفته الجزائر، إلا أن الجزائر لا زالت تعتبر من الدول المتوسطة التحضر، حيث تشير التقديرات إلى أن نسبة التحضر قد بلغت 55 % سنة 1994 (بومخلوف، 2001، 120) ، لتبلغ نسبة التحضر سنة 2000 حوالي 60.1 % (بودون، 2004، 44) ، فنسبة التحضر في تزايد مستمر، كما يجب أن لا نغفل أن هناك نسبة معتبرة من السكان لا زالت تقيم في الريف، أما باقي السكان المقيمين في المدن فإن معظمهم من أصول اجتماعية ريفية، كما أن تحضرهم يعتبر حديثا لا يتعدى عمر الجيل الواحد في أغلب الحالات.

إن المتتبع لعملية التحضر في الجزائر يدرك أن نسبة معتبرة من سكان المدن يقيمون في مدن كبيرة، وهذا ما يعني أن الهجرة والتحضر يخصان بصفة أكبر المدن الكبيرة أكثر من المتوسطة والصغيرة، كما يدرك أن سرعة التحضر كانت أقوى من طاقات المدن وإمكانياتها البيئية والاقتصادية.

وعلى العموم فإن التحضر في الجزائر له خصائصه المتميزة ولعل أهمها يتمثل في:

- ارتباط التحضر بالواقع والأوضاع السياسية والتاريخية والاجتماعية للجزائر.

- يرتبط التحضر أساسا في الجزائر بالهجرة الريفية، فالهجرة من الريف إلى المدينة هي أهم أسباب زيادة سكان المدن.
- يتميز التحضر في الجزائر بالسرعة، فهو لم يكن تحضرا طبيعيا ولم يتم بالتدريج، وإنما كان يتم دائما على شكل دفعات.
- نمو سكان الحضر في تزايد مستمر، مما أحدث خللا في التوازن بين الريف والمدينة، كما أدى إلى تزايد عدد المراكز الحضرية.

فالتحضر في الجزائر له خصائصه ومميزاته وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شكلته وأعطته طابعه الخاص به، مما يصعب مقارنته بغيره، وهو ما يتطلب مراعاة هذه الظروف من أجل فهم الظواهر الحضرية، كما أن المدخل التاريخي للتحضر في الجزائر يعتبر مهما في فهم المدن الجزائرية وفهم مشكلاتها الاجتماعية، كما أن فهم الأبعاد السوسيولوجية للتحضر في الجزائر يعتبر مهما أيضا من أجل معالجة المشكلات الحضرية ورسم سياسة وطنية للتحضر، " *خاصة إذا ما أدركنا من ناحية أولى نمط التحول الريفي – الحضري الذي يتم في نطاق الروح الجماعية الريفية، وضمن نسق من القيم والنظم والعلاقات الاجتماعية الريفية التي جميعها تؤطر عملية التحول وتساهم في الاندماج الحضري، وأدركنا من ناحية ثانية نمط التحول البيروقراطي والأنظمة الاجتماعية الحضرية بصفة عامة ومدى قدرتها وفعاليتها في استيعاب السكان الحضريين وإدماجهم في أنظمتها*" (بومخلوف، 2001، 121).

4- الهجرة الريفية الحضرية:

تعتبر الهجرة الريفية الحضرية من أهم مظاهر حركة السكان في الجزائر، هذه الحركات السكانية التي تعكس رغبة الإنسان في مغادرة مكان إقامته التي تدهورت بها ظروف المعيشة، إلى منطقة أخرى من الممكن أن تتحسن بها ظروف معيشته، وبالتالي البحث عن حياة أفضل. لقد تميزت الهجرة الداخلية في الجزائر على أنها هجرة ذات اتجاه واحد من الريف إلى المدينة، هذه الهجرة التي كانت بسبب نمو حركة التصنيع التي أدت إلى اختلال التوازن بين الريف والمدينة، فقد أدت حركة التصنيع التي عرفتها الجزائر خاصة خلال فترة السبعينيات إلى تركز معظم النشاطات الصناعية والخدمات الضرورية (إدارية، ثقافية، صحية ...) في المدن على حساب الريف، مما أدى بسكان الريف إلى ترك مناطقهم الأصلية والانتقال إلى المدن بحثا عن حياة أفضل، في ظل تردي الأوضاع المعيشية في الريف.

إن الهجرة من الريف إلى المدينة في أغلب الأحيان تعود إلى أسباب وظروف تاريخية عرفها المجتمع الجزائري، هذه الظروف التي أجبرت الفلاحين على الاندماج بصورة جماعية في سوق العمل في المناطق الحضرية، وذلك بعد تجريدهم من أراضيهم، حيث اشتدت هذه الظاهرة في الجزائر منذ سنة 1948، التي بلغ فيها عدد سكان المدن من الجزائريين أكثر من 1.3 مليون نسمة، حيث كانت نسبة السكان الحضريين قبل هذا التاريخ لا تتجاوز 16 % (السويدي، 1990، ص77) ، كما أن النمو الحضري في الجزائر في تزايد مستمر، حيث تؤكد المعطيات أن نسبة التحضر بلغت 60.1 % سنة 2000 (بودون، 2004،

ص44) ، بعدما كانت تقدر 30 % سنة 1960، و55 % سنة 1994 (بومخلوف، 2001، ص120) ، وفي هذا الصدد فقد بلغت الهجرة الريفية في الجزائر في المرحلة ما بين سنتي 1954 و 1966 حوالي 20.1 مليون وافد من الريف إلى المدن (التيجاني، 2000، ص35) ، كما بلغت حوالي 130.000 نسمة بين سنتي 1973 و 1977، وهذا ما أدى إلى زيادة الأعباء على المدن والمراكز الحضرية وتفاقم المشاكل الاجتماعية.

إن الهجرة الريفية الحضرية لها أهمية كبرى في البعد الديموغرافي للمدينة، ومنه فإن الاهتمام بدراستها يعتبر أمرا ضروريا، وذلك لما لها من تأثير على النمط الحضري للمدينة، على اعتبار أنها وسيلة لتحقيق التوازن السكاني، وإحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية جذرية (رشوان، 1997، ص65) ، كما أن أكثر الجماعات الريفية ميلا إلى الهجرة هي تلك الجماعات التي تقطن المناطق القريبة من المراكز الحضرية، حيث يميل النازحون الريفيون إلى التمركز في مناطق سكنية متجاورة، حيث عادة ما يختارون الإقامة في ضواحي المدن، على اعتبار أن هذه المناطق تسمح للمتحضرين الجدد بمقاومة القيم الحضرية الجديدة، كما يمكنهم الحصول على مساكن بأجور منخفضة نسبيا، وقد يستفيدون من الدعم الاجتماعي والاقتصادي الذي يتلقونه من الأشخاص الذين سبقوهم في الهجرة، على اعتبار أن النازحين غالبا ما يقصدون المناطق التي يقطنها أشخاص من نفس الأصول الريفية، وبالتالي يشكلون وحدة عشائرية، تظهر بها كل مظاهر التماسك والتضامن الأسري والعلاقات القرابية الجماعية والتقليدية، وعلى اعتبار أن الهجرة هي التي تطرح مشكلة الاندماج، فإن هذه المشاكل غالبا ما تحل في الجيل الثالث (Panoff et Tripier, 1990, p167)

إن ساكني الريف عند انتقالهم إلى المدينة فإنهم ينقلون معه ثقافتهم وتصوراتهم الاجتماعية التي يتمسكون بها، وبالتالي يتجمعون للمحافظة على الانتماء للجماعة الأصلية، كما يعملون على زرع بعض جوانب الثقافة الريفية وأنماط الحياة التقليدية، كما يحافظون على العلاقات والروابط القرابية مع وسطهم الأصلي، وهذا ما يؤدي إلى حدوث تناقضات، على اعتبار أن النازحين يطمحون إلى العيش مثل الحضريين، وفي المقابل يتمسكون بعاداتهم وتقاليدهم، غير أن الحياة الحضرية تفرض على الأفراد التكيف مع نمط المعيشة السائد في المدينة، وبالتالي تؤثر على اتجاهات المتحضرين الجدد، حيث تتبدل نظرتهم نحو وسطهم الأصلي، حيث يفقدون تدريجيا أساليبهم القديمة ويضعف اهتمامهم بالريف، ومنه تتحول علاقات المهاجرين من علاقات أولية إلى ثانوية، ويتجهون نحو الفردية والتي تعد من أهم العمليات الاجتماعية التي تصاحب التحضر، والتي من خلالها يندمج المهاجر في الوسط الحضري (Grafmeyer,1994, p15).

5- أسباب وعوامل الهجرة الريفية الحضرية:

إن ظاهرة الهجرة الريفية نحو المراكز الحضرية ليست ظاهرة جديدة في حياة المجتمعات، فمنذ القديم عرفت غالبية المدن نموا حضريا بطيئا أو سريعا، ومع مرور الزمن اشتد الضغط على المدن بفعل عواملها الجاذبة، حيث أصبحت غير قادرة على تلبية الحاجات الضرورية من مسكن وتجهيزات جماعية، هذه العملية المتواصلة بطريقة سريعة نحو المراكز الحضرية الكبرى، والتي جذبت إليها سكان الريف، حيث نتج

عن حجم وسرعة هذه التحولات اختلالات في التنمية الاقتصادية والكثير من المشكلات الاجتماعية والثقافية.

إن ظاهرة الهجرة الريفية نحو المناطق الحضرية تخضع لعاملي الجذب والطرد، فالأوضاع الاقتصادية الصعبة، وظاهرة البطالة الناجمة عن التخلف الاقتصادي في استغلال الأرض، وضعف قدرتها الإنتاجية، كما أن عدم استخدام الأدوات المتطورة أدى إلى انخفاض معدلات الإنتاج وهبوط مستويات المعيشة، إلى جانب ذلك فإن الأجور في الريف منخفضة، إضافة إلى ضعف ونقص الخدمات العامة كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، وقلة فرص العمل غير الزراعية، وغياب الأنشطة القادرة على استيعاب العمال، كل هذه الظروف والعوامل تعتبر قوى طاردة لسكان الريف نحو المدينة.

وفي المقابل فإننا نجد القوى الجاذبة في المدن والتي تتمثل أساسا في الارتفاع النسبي لمستويات الأجور، وتوفر فرص العمل، وتزايد الطلب على القوى في المدن كانعكاس لبرامج التنمية والتطور العمراني، إلى جانب ذلك توفر الخدمات كالتعليم وتوفر الرعاية الاجتماعية والصحة والمستشفيات والعيادات الصحية (دليمي، 2007، ص126) ، إلى جانب المركزية الشديدة للمدن والتي تتمثل في مراكز الأسواق والبضائع والتجارة ووسائل الترفيه والإدارات، إلى جانب ذلك المظاهر الحضارية والاجتماعية التي يتميز بها سكان المدن عن سكان الريف.

تعود الأسباب الأولى للهجرة الريفية في الجزائر إلى الفترة الاستعمارية، حيث ظل الفلاحون الجزائريون على هامش الحياة الريفية الزراعية، حيث ساءت أوضاعهم، بعد أن دمرت أراضيهم وممتلكاتهم بسبب الحرب والسياسات القمعية للمستعمر، وبالتالي أصبح الريف عاجزا عن توفير الأمن والغذاء لساكنيه، خاصة مع الزيادة السكانية التي لم تتناسب مع الحالة الاقتصادية للريف، وبالتالي أصبحت الأسرة الريفية عاجزة عن سد حاجاتها وتوفير غذائها، فأصبح سكان الريف يعيشون في أزمة، فبعد أن حرم الفلاحون من أراضيهم، تم جلبهم إلى المناطق الحضرية، وهكذا ظهرت حركة الهجرة التي ميزت الريف الجزائري (Sari, 1975, p108).

إذا كانت الهجرة الريفية في الجزائر تعود إلى أسباب تاريخية أجبرت الفلاحين على الهجرة نحو المدن، فإن المعدل المرتفع للهجرة يعود أيضا إلى السياسة الاقتصادية الوطنية، وما أحدثته من آثار وتحولات على سوق العمل، وعلى التوازن بين الريف والمدينة، حيث أن حركة التصنيع التي شهدتها الجزائر خلال السبعينيات وبداية الثمانينات كانت سببا في هجرة أعداد هائلة من العمال الريفيين إلى المراكز الحضرية حيث توجد المركبات الصناعية، بحثا عن فرص العمل المتاحة، وبالتالي لم تصبح الأرض تستقطب الشباب واليد العاملة المتخصصة، خاصة بعد أن ظهرت وظائف التشغيل في مختلف القطاعات الأخرى كالتصنيع والبناء والأشغال العمومية وغيرها. كما أن الفوارق الكبيرة في الأجور والخدمات الاجتماعية التي يحظى بها عمال الصناعة وبقية القطاعات الأخرى قد شكلت عوامل جذب قوية بالنسبة لليد العاملة الريفية وخاصة الفلاحية، كما تعود هذه الهجرة إلى عوامل وأسباب أخرى كعدم توفر وسائل الحياة الضرورية بالأرياف من

طرق ومواصلات وكهرباء وفرص العمل، ومرافق صحية وهياكل تعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية والامتيازات التي تحظى بها المناطق الحضرية (Benachenhou, 1979, p04).

لقد كان دافع الهجرة الريفية في الجزائر دافعا اقتصاديا يتمثل في الرغبة في الحصول على عمل لتحسين المستوى المعيشي وكسب الرزق، كما كان للعشرية السوداء أثرها الكبير في زيادة حركة الهجرة نحو المدن، بسبب غياب الأمن وانعدام الاستقرار، مما اضطرهم إلى الهجرة والعيش في المدن، وباعتبار الهجرة كظاهرة اجتماعية واقتصادية، فلقد لعبت دورا هاما في خلق الخلل الاقتصادي والاجتماعي الذي انعكست آثاره على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، حيث أدت الهجرة الريفية إلى تضخم المدن سكانيا وازدياد الكثافة السكانية بالمدن، مما أدى إلى خلق المزيد من المشكلات الاجتماعية، سواء التي تتصل بالإنتاج أو فرص العمل، أو التي تتصل بالخدمات الاجتماعية كالسكن والتعليم والصحة، كما أدت إلى ظهور البنايات الفوضوية والبنايات القصديرية.

6- انعكاسات التحضر في المدينة:

لقد أدى النمو الحضري المتزايد في الجزائر إلى خلق انعكاسات وتأثيرات سلبية مباشرة وغير مباشرة، سواء على مستوى النسيج العمراني، أو على مستوى الوسط المحيط به، ولعل أهم هذه الانعكاسات هو ظهور أزمة السكن، والتي نتجت أساسا عن ارتفاع معدل النمو الحضري، والذي نتج بدوره إما عن الزيادة الطبيعية لسكان المدن، وإما عن استمرار موجات الهجرة الريفية نحو الأوساط الحضرية، وهذا ما أدى إلى عجز الحظيرة السكنية عن توفير احتياجات السكان للسكن اللائق، حيث أصبح من الصعب تحقيق التوازن بين الاحتياج الحقيقي للسكن الحضري من جهة، وتزايد عدد سكان المدينة من جهة أخرى. ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة في توفير السكن لمواطنيها، إلا أن أزمة السكن بقيت مستمرة، وهذا بسبب الخلل الموجود بين زيادة عدد السكان الحضريين وطاقة إنتاج السكنات (التيجاني، 2000، ص63).

إن النمو الحضري الذي عرفته الجزائر، خاصة في السنوات الأخيرة، لم يؤد فقط إلى خلق أزمة سكن، وإنما تعداه إلى تدهور مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات، والتي أصبحت طاقتها محدودة، خاصة إذا ما قورنت مع الزيادة الكبيرة في عدد سكان التجمعات الحضرية، وقد أدى كذلك النمو الحضري إلى اختناق المدن الكبرى والمتوسطة بحركة المرور، كنتيجة حتمية لزيادة حظيرة السيارات، والذي قابلها تباطؤ كبير في تطوير شبكة الطرق ونظام المرور (التيجاني، 2000، ص63).

لقد أدى النمو الحضري إلى توسع المدن وزيادة عدد سكانها، كما أدى إلى زيادة إنشاء مناطق وأقطاب صناعية على أطراف المدن الكبرى والمتوسطة، حيث أدت هذه الزيادة إلى تناقص كميات المياه الصالحة للشرب، بسبب زيادة استهلاك الماء في المدن، خاصة في مجال الصناعة، والذي نتج عنه أساسا تأثير سلبي على قطاع الزراعة، الذي يمون التجمعات الحضرية بالمنتجات الاستهلاكية، كما أن النمو الحضري لم يؤثر فقط على كمية المياه الموجهة للزراعة فقط، بل تعداه إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي

الزراعية في حد ذاتها، حيث اكتسحت الأراضي الفلاحية الخصبة بسبب المنشآت العمرانية المتمثلة في السكن، المناطق الصناعية وانتشار البناءات الفوضوية والعشوائية على أطراف المدن (التيجاني، 2000، ص64).

7- السكن في الجزائر:

إن الحديث عن السكن في الجزائر يذكرنا بالظروف السكنية الصعبة التي كانت تعيشها العائلة الجزائرية على امتداد فترة الاحتلال، في الريف والمدينة على حد سواء، خاصة مع انتهاج المستعمر لسياسة المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات، غير أن هذه الصورة لا يمكن أن تبقى راسخة في الأذهان، خاصة إذا ما قورنت بما حققته الجزائر من تطور في مجال السكن بعد الاستقلال وإلى يومنا هذا.

إن قضية السكن تعتبر من أهم انشغالات المجتمع الجزائري، حيث أن برامج انجاز السكنات لم تسمح بسد احتياجات الأفراد أو تحسين ظروف السكن، فقد دلت المعطيات أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون في السكن الواحد تقدر بـ 07.14 فردا، كما أن معدل أفراد الأسرة الواحدة يقدر بـ 06.58 فردا، وهذا ما يعني أن الأسر تتكون بشكل أسرع من وتيرة بناء السكنات، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تفاقم أزمة السكن، فعلى سبيل المثال فقد تضاعف عدد السكان بثلاث مرات في الفترة بين 1966 و 1998، في حين أن حظيرة السكنات تضاعفت مرتين.

فعدم التحكم في التعمير يؤدي إلى زيادة حدة الفروق بين احتياجات السكان ووفرة الخدمات والمرافق الجماعية والسكن، كما أن التوسع الحضري يطرح العديد من المشاكل المرتبطة بالتضخم السكاني على مستوى المدن، وهذا ما يسبب للأسر مشكلات متعددة كالفقر والبطالة والآفات الاجتماعية.

إن زيادة الطلب على السكن في الجزائر أدى إلى حدوث أزمة حادة في قطاع السكن، حيث كان السبب الأول لهذه الأزمة هو عدم التوازن بين النمو السكاني والمشاريع السكنية التي تقدمها حظيرة السكن، وهذا ما أدى إلى تراكم وتأخر كبير في قطاع السكن، هذا التأخر الذي تعود أسبابه إلى السنوات الأولى من الاستقلال، أين اهتمت الدولة بالجوانب السياسية والصناعية فقط، وهذا ما أدى إلى حدوث خلل وفوضى في أداء المدن الجزائرية، غير أنه سجلت بعض المحاولات للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، فالسياسة السكنية في الجزائر لم تعرف أي تحركات في قطاع التنمية الحضرية، خاصة في مجال السكن، إلا في السنوات الأخيرة أين عرفت معدلات ووتيرة لم يسبق لها مثيل.

لقد أفرزت وتيرة التعمير تغيرات عميقة في الإطار المادي والمجالي للمدن الجزائرية، حيث قامت الدولة بإنشاء مناطق للسكن الحضري الموحد، والتي هي عبارة عن توسعات حضرية تختلف عما هو موجود، وغالبا ما تفتقر إلى المرافق الجماعية، كما تتسم بهندستها المتماثلة والمتكررة، حيث تمتاز مناطق السكن الحضري الموحد بضخامتها وتوسعها السريع، حيث أن منطقة متوسطة للسكن الحضري الموحد على

مساحة 100 هكتار تحوي 3000 مسكن بعدد سكان قد يبلغ 25.000 ساكن، وهذا ما قد يوافق إعمارا أنجز في نفس المنطقة خلال 100 سنة (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2000، ص180).

إن التوسع الحضري وتدهور الإطار العمراني، وكذا عدم نجاعة الخدمات الجماعية قد ساهمت بشكل أو بآخر في زوال الوظيفة الاقتصادية التي تؤديها المدينة، حيث لوحظ انخفاض في المداخيل الفردية وانتشار الفقر وتدهور ظروف المعيشة، لذلك لابد من تغيير التوجهات الكبرى لوتيرة إنجاز السكنات، وذلك بهدف القضاء على البناءات الفوضوية وكذا على التوسع الحضري الفوضوي، وذلك من خلال القيام بتدابير بغرض تحسين نوعية السكن وإصلاح المواقع المتضررة في النسيج الحضري.

8- التحضر ومشكلة السكن في الجزائر:

إن للمسكن تأثيرا كبيرا في حياة الأسرة اجتماعيا وصحيا، فهو يعتبر أحد الحاجات الأساسية للإنسان، كما يعتبر عنصرا هاما يحدد نوع الحياة، فهو بمثابة المأوى الذي يوفر مختلف الإمكانات والتسهيلات التي تضفي الراحة على الحياة الأسرية، ومنه فإن موضوع السكن يعد من المواضيع الهامة في أغلب المدن، غير أن البلدان النامية تعد الأكثر تضررا بمشكلة السكن الحضري التي أصبحت تتفاقم وتتوسع، خاصة بزيادة عدد السكان الحضريين.

تعتبر مشكلة السكن في الجزائر من القضايا الهامة التي تعاني منها أغلب المدن، حيث أن السياق الاجتماعي التاريخي الذي تطورت فيه الأسرة الجزائرية تميز بعدة تغيرات وتحولات اجتماعية واقتصادية مست مختلف جوانب الحياة خاصة بعد الاستقلال، فقد مرت من خلاله الأسرة الجزائرية من نمط سكني تقليدي مصمم على أساس عائلة ممتدة إلى مسكن حديث مصمم على أساس أسرة بسيطة، فأصبح النمط الجديد للسكن غير قادر على احتوائها وأصبح يشكل خطرا على توازنها، هذا لأن السكن يتعدى حدود المكان الجغرافي الضيق الذي نسكن فيه، ليشكل فضاء متميزا تبرز فيه الحريات الفردية، وفي نفس الوقت تراعى فيه الخصوصيات، لأنه يعتبر مطلبا اجتماعيا وحيويا للفرد والأسرة.

ورغم أن الإنسان استخدم الصناعة والتكنولوجيا في شتى مجالات الحياة، غير أنه لا يزال العديد من الأفراد يبحثون عن ملاجئ لحماية أنفسهم من الأمراض الجسدية والمشاكل النفسية والاجتماعية، حيث عرفت الكثير من المدن نموا حضريا واسعا وسريعا، بفعل الزيادة الديموغرافية المرتفعة والهجرة الكثيفة نحوها (دليمي، 2007، ص05) ، مما أدى إلى تعقيد وتشابك أزمة السكن. فأزمة السكن قد ينظر إليها على أنها عبارة عن حالة أو موقف تسيطر عليه ظاهرة ندرة السكن الملائم لأفراد يشعرون بالحاجة له، ومن ثم تصبح المشكلة بمثابة نتيجة ملازمة لنقص الإنجازات السكنية الجديدة، أو نتيجة للتوقف عن عمليات البناء بسبب ارتفاع التكاليف (السيد، 2006، ص207) ، وقد ينظر إليها على أنها تجسيد لواقع ارتفاع قيمة إيجار المساكن، على نحو يفوق قدرة الأفراد ذوي الدخل الضعيف.

إن أزمة السكن تختلف طبيعتها من مجتمع لآخر، وذلك حسب الأوضاع الاجتماعية للأسر التي يتكون منها المجتمع، وتبعا للإمكانيات الاقتصادية التي تستطيع الدولة توفيرها في مجال السكن، بغرض الحد من امتداد تفاقم هذه الأزمة، التي أصبحت تعاني منها معظم دول العالم وتسببت في عرقلة مسار التنمية في البلاد.

إن التحليل المعمق لأزمة السكن يكشف عن حقيقة أنها مشكلة حضرية، أي متعلقة بحياة المدينة في المقام الأول (السيد، 2006، ص202)، كما يكشف التشخيص بوضوح أن سبب المشكلة الأساسي يكمن في ازدحام السكان وتمركزهم في المدن، وهذا راجع أساسا إلى عمليات انتقال سكان الريف إلى المدن أو ما يسمى بظاهرة التحضر، هذه الأخيرة التي ترتبت عليها العديد من الآثار والمشاكل التي تؤثر على الفرد والأسرة اجتماعيا، اقتصاديا وإيكولوجيا، ومنه فمشكلة السكن الحضري تتمثل في زيادة معدلات التزاحم على الأرض وارتفاع تكاليف المباني، وتضاعف المساكن وارتفاع الإيجار وغيره من المظاهر الحضرية، كما أن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مرتبطة أساسا بعاملين هما زيادة نسبة التحضر في المدن، وكذا النمو الديموغرافي الذي يعتبر من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى فقدان التوازن وظهور الأزمات التي يعيشها المجتمع.

إن مشكلة السكن مشكلة اقتصادية في أساسها، لأنها ترتبط في المقام الأول بمشاكل الأجور ومستويات المعيشة، وتعتبر مشكلة المستويات السكنية من أكثر جوانب المشكلة أهمية، وهي تتحدد في ضوء ثلاث متغيرات رئيسية هي: مرحلة التطور الاقتصادي، والموقع الإقليمي للوحدات السكنية، ومستوى دخل الأسرة (السيد، 2006، ص209) ، ومنه فإن"المستوى الاقتصادي للمجتمع يعتبر مؤشرا أساسيا لمستوى السكن، وكذلك الأمر بالنسبة للموقع، أما بالنسبة لدخل الأسرة فهو يلعب دورا هاما في تحديد مستوى السكن، لأن الأسرة تستطيع تحديد مستوى السكن الذي تعيش فيه في حدود دخلها، أي أن مستوى السكن يتناسب مع الدخل.

لقد اتصلت المدينة منذ القديم اتصالا وثيقا مع حرية الفرد، وقد قابلتها في جميع مراحل تطورها مشاكل عديدة، حيث زاد عدد السكان بصورة كبيرة، وينتج عن ذلك زيادة الكثافة السكانية، فتصبح بذلك ظروف السكن سيئة، مما يزيد الطلب على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، وباعتبار أن السكن عنصر هام، يحدد نوع الحياة الاجتماعية، فهو يقدم المأوى ويوفر مختلف الإمكانيات والتسهيلات، وهو كذلك يؤثر في صحة الفرد، فحسب بعض الدراسات تبين أن الفرد الذي يعيش في مسكن صحي وملائم لظروف العائلة وعدد أفرادها، تتحسن حالته الصحية وكذلك بالنسبة لأفراد الأسرة، فيلاحظ قلة الإصابة بالأمراض النفسية والعصبية التي تنشأ من كثرة التزاحم، كما يلاحظ تحسنا كبيرا على المستوى الأخلاقي لأفراد الأسرة، وهذا ما يفسر انحراف وسوء أخلاق الأفراد الذين يعيشون في مناطق متخلفة، أين تكون المساكن غير صحية ومزدحمة، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة العنف والجريمة فيها، ومنه فإن ظروف السكن تؤثر في حياة الأفراد وتنشئتهم الاجتماعية وتكوين شخصيتهم.

إن تحديد الطابع الإيكولوجي للسكن له عدة مؤشرات، فعلى سبيل المثال حجم الوحدة السكنية هو مؤشر لا يعد مؤشرا لوحده، إلا إذا قورن بعدد الأفراد الذين يشغلون وحدة سكنية ذات حجم ضيق أو أكثر اتساعا، وهناك من ناحية ثانية مؤشر الكثافة السكانية، أما المؤشر الإيكولوجي الذي يصلح استغلاله هو ما يطلق عليه مفهوم التزاحم (السيد، 2006، 217)، فهناك معايير لقياس الكثافة السكانية أو ما يسمى بمعدلات التزاحم، فهذه القياسات تستخدم كعوامل توجيه عند إنجاز السكن، لكن المعدل يتأثر بالعوامل الاقتصادية ومستوى دخل الأسرة، فكلما احترمت مقاييس البناء مثل الحد الأدنى للمساحة السكنية للفرد، وكذا احترام احتياجات الفرد لأشعة الشمس والهواء، كلما تحسنت ظروف السكن، ومنه يجب احترام المقاييس في تحديد مساحات الغرف السكنية بما يلائم ساكنيها، وتبعا للأغراض التي تؤديها في تكوين الأفراد.

خاتمة:

لقد خلصنا من خلال هذا البحث إلى أن ظاهرة التحضر قد مست كل بلدان العالم، والتي تعني بالأساس انتقال سكان الريف للعيش في المناطق الحضرية، وما ينتج عن هذا الانتقال من تغير في طرق وأنماط المعيشة، فالتحضر يعتبر من أهم مظاهر التغير الاجتماعي، فهو يشير إلى مجموعة من العمليات الاجتماعية، تتمثل أساسا في الحراك المجالي للسكان واستقرارهم في المدن، ثم التكيف مع نمط الحياة الحضرية، وعلى اعتبار أن الجزائر من بين البلدان التي مستها هذه الظاهرة، فإن التحضر فيها له خصائصه المميزة، فهو مرتبط أساسا بالأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها الجزائر، كما أنه مرتبط بشكل كبير بالهجرة الريفية، التي تعد من بين أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة عدد ساكني المدن، فالتحضر في الجزائر لم يكن طبيعيا، وإنما تميز بالسرعة، كما أنه لم يكن تدريجيا، بل دائما ما كان يتم على شكل دفعات، وهذا ما أدى إلى إحداث خلل في التوازن بين الريف والمدينة.

لقد ارتبط التحضر أساسا بالهجرة الريفية، والتي تعد من بين أهم أسباب زيادة عدد سكان المدن، هذه الزيادة التي فاقت طاقة استيعاب المدن، مما أدى إلى ظهور مشكلات عدة على مستوى المدن، تمثلت أساسا في مشكلة السكن، وتدهور مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات، والتي لم تعد قادرة على تلبية حاجيات السكان، نظرا للزيادة الهائلة في عدد سكان المدينة، كما أدى التحضر كذلك إلى اختناق المدن بحركة المرور كنتيجة حتمية لزيادة عدد السيارات، والتي قابلها تباطؤ في تحديث وتطوير شبكة الطرقات ونظام المرور، كما أدى النمو الحضري الكبير إلى خلق أزمة مياه، بفعل تحويل جزء هام من المياه الصالحة للشرب إلى الأقطاب والمناطق الصناعية التي أنشئت على أطراف المدن، كما أثر بشكل سلبي على قطاع الزراعة، التي كانت تزود سكان المدينة باحتياجاتهم من المواد الزراعية، من خلال نقص كمية المياه الموجهة للزراعة، وكذا اكتساح الأراضي الزراعية الخصبة بسبب المنشآت العمرانية الصناعية والسكنية، وكذا انتشار البناءات الفوضوية والعشوائية. وإذا ما عدنا إلى مشكلة السكن، فإنه وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة من أجل حل هذه المشكلة، إلا أنها بقيت مستمرة، بسبب عدم التوازن بين زيادة عدد سكان المدينة من جهة، وبين طاقة الإنتاج من جهة أخرى، كما أن مشكلة السكن لم تقتصر على الكمية

فقط، وإنما تعدته إلى نوعية السكنات المنجزة، والتي هي في الغالب سكنات مناسبة للأسرة النووية صغيرة الحجم التي تميز المجتمعات الصناعية الغربية، فالأسرة الجزائرية وجدت نفسها داخل نمط سكني غريب عن ثقافتها وتقاليدها وعن حجمها، ووجدت نفسها تعاني أزمة تزاحم واكتظاظ داخل مسكنها.

إن التحضر في الجزائر له خصائصه ومميزاته، وكذا ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شكلته وأعطته طابعه الخاص به، مما يجعله صعب المقارنة مع ما حدث في مجتمعات أخرى، خاصة المجتمعات الغربية الصناعية، هذا الأمر الذي يستدعي منا مراعاة هذه الظروف، وكذا سياقه التاريخي، من أجل فهم عميق للظواهر الحضرية، كما أن فهم الأبعاد السوسيولوجية للتحضر في الجزائر يعتبر من القضايا الجوهرية، والتي على أساسها يمكننا معالجة المشكلات الحضرية، ورسم سياسة وطنية للتحضر.

قائمة المراجع:

(1) بومخلوف محمد. (2001). التحضر. الجزائر. شركة دار الأمة.

(2) شوقي عبد المنعم. (1981). : مجتمع المدينة، الاجتماع الحضري . بيروت/لبنان. دار النهضة العربية.

(3) Farouk BENATIA. (1980). Alger, agrégat ou cité: l'intégration citadine de 1919 à 1979. Alger/Algérie. SNED

(4) التيجاني بشير. (2000). التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر. الجزائر/الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية..

(5) بودون عبد العزيز. (2004). التحضر في الجزائر. مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 5، جانفي 2004.

(6) محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

(7) حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مشكلات المدينة، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.

(8) Michel PANOFF et Pierre TRIPIER. (1990). Dictionnaire des sciences humaines. Paris/France. NATHAN.

(9) Yves GRAFMEYER. (1994). Sociologie urbaine. Paris/France. NATHAN.

(10) عبد الحميد دليمي. (2007). دراسة في العمران، السكن والإسكان. قسنطينة/الجزائر مخبر الإنسان والمدينة.

(11) Djilali SARI. (1975). La dépossession des Fellahs (1830-1962). Alger/Algérie. SNED.

(12) Abdelatif BENACHENHOU. (1979). L'exode rural en Algérie. Alger/Algérie. CREA

(13) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.)2000(. مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية. الجزائر.

(14) السيد عبد العاطي السيد. (2006). علم الاجتماع الحضري–مدخل نظري، الجزء الأول. الإسكندرية/مصر. دار المعرفة الجامعية.